دور الحراك الشعبي في كسر القيود وتحرر الإعلام في الجزائر
دراسة ميدانية على عينة من الإعلاميين الجزائريين

د.عبيد طاوس، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة– الجزائر-

"The role of the popular movement in breaking and liberating the media in Algeria" A field studies on a sample of Algerian media professionals

Dr.ABID Taous, University of 20 August 1955 SKIKDA - ALGERIA

ملخص: حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية التقصي حول مساهمة الحراك الشعبي في الجزائر في تحرر الإعلام بكل أنواعه وكسر هاجس الخوف والتردد، باعتبار أن المسيرات التي ملأت ربوع الوطن من الشرق إلى الغرب، ومن الشمال إلى الجنوب عبر كل الولايات قد لقيت صدى كبير من طرف الرأي العام، مما أجبر السلطة على التنازل والرضوخ لأغلب المطالب الشعبية، حيث يعد انسحاب الرئيس من الترشح لعهدة خامسة وتقديم استقالته في الثاني من أفريل 2019 أعلى مكاسب الحراك، وقد تعرضت مختلف وسائل الإعلام في بداية الحراك إلى ضغوطات من طرف السلطة لتفادي تغطية الأحداث والتظاهرات السلمية، إلا أن قوة الحراك الشعبي قد أمد الإعلاميين الحماس والجرأة على كسر القيود والتحرر من الضغوطات التي تعترضهم، ومحاولة اغتنام الفرصة لإعادة تنظيم وإصلاح قطاع الإعلام.

من هذا المنطلق نسعى لإبراز الدور الذي لعبه الحراك الذي انطلق يوم 22 فيفري 2019 في تحرر الإعلام بعدما كانت حرية الصحافة مجرد حديث وشعارات تقال داخل القاعات، وهذا في محاولة للإجابة على التساؤل المركزي الذي تمحور حول: **هل ساهم الحراك الشعبي في كسر القيود وتحرر الإعلام في الجزائر؟**، من خلال استعراض دراسة ميدانية تشمل بعض الإعلاميين الذين تم اختيارهم بطريقة قصدية، وهذا بالاعتماد على منهج دراسة حالة والاستعانة بالمقابلة والملاحظة كأداتين تتناسبان مع هذا النوع من الدراسات.

الكلمات المفتاحية: الحراك الشعبي، الإعلام، حرية التعبير، القيود.

Abstract: We tried, through this research paper to investigate the contribution of the popular movement in Algeria, to the liberation of the media of all kinds and break the obsession of fear and hesitation, considering that the marches

that filled the homeland from east to west and from north to south across all states were echoed by public opinion. This forced the authority to concede and submit to most of the popular demands, as the president's withdrawal from running for a fifth term and submitting his resignation on April 2nd, 2019 is the highest gains of the movement.

The strength of the popular movement has provided media professionals with enthusiasm and courage to break restrictions, and to be free from pressures facing them, and to try to seize the opportunity to reorganize and reform the media sector. From this standpoint, we seek to highlight the role played by movement, which was launched on February 22nd? 2019, in the liberation of the media after the freedom of the press was just talk and slogans being said in the halls, and this is in an attempt to answer the central question that revolved around: Did the popular movement contribute to breaking restrictions and liberating the media in Algeria?

By reviewing a field study that includes some media professionals who have been deliberated chosen, and this is based on the case study methodology and the use of interview and observation as two tools suitable for this type of studies.

Key words: popular movement, media, freedom of expression, restrictions.

مقدمة:

لقد انتشرت الاحتجاجات في السنوات الأخيرة عبر مختلف بروع الوطن، حيث نرى كل يوم نزو الآلاف من المواطنين إلى الشارع في مطالب تعلقت في مجملها على العموم بالجانب الاجتماعي، إلا أن تظاهرات 22 فيفري 2019 لم تكن كذلك، فلأول مرة في تاريخ الجزائر يخرج الملايين من المواطنين في كل الولايات يرفضون ترشح الرئيس "بوتفليقة" لعهدة خامسة كأول مطلب لهم، وتواصلت المسيرات الحاشدة التي أراد النظام الفاسد التعتيم عليها من خلال ممارسة مختلف الضغوطات على وسائل الإعلام الخاصة والحكومية على حد سواء ومنعها من تغطية المظاهرات، بل ومعاقبة كل قناة تقوم بتتبع الأحداث كما حصل مع قناتي البلاد والشروق، وبعدما بدأ سقف المطالب يرتفع رضخت السلطة لصوت الشعب خاصة بعد أن اكتشفت قيادة الجيش المؤامرة التي تحاك ضده وضد الشعب ككل، مما اضطر الرئيس للانسحاب من الحياة السياسية بشكل نهائي، وهنا بدأت وسائل الإعلام تتناول مختلف المواضيع المتعلقة بالحراك الشعبي وتقوم بتغطية المسيرات والمظاهرات على المباشر، بل وتنتقد الجماعة التي كانت تحكم البلاد، فكانت الفرصة مواتية بالنسبة للإعلاميين من أجل المطالبة بتغيير قانون الإعلام وترقية ظروف ممارسة المهنة وحماية الصحافيين من الضغوطات المسلطة عليهم من طرف بعض المسؤولين، فصحيح أن الحراك الشعبي كانت بدايته صعبة على الإعلاميين لكن الإعلام بعد ذلك تحرر بشكل لافت

للانتباه، وتلك هي أول الخطوات للتحرر ورفع القيود المفروضة على وسائل الإعلام، لذلك نحاول من خلال الدراسة الحالية إبراز دور الحراك الشعبي في كسر القيود وتحرر الإعلام في الجزائر في دراسة ميدانية تقودنا إلى استجواب بعض الإعلاميين.

أولا: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة:

1.الإشكالية:

لقد أفرزت انتفاضة الشعب الجزائري التي انطلقت يوم 22 فيفري عبر كل الولايات تحولات وتغيرات مست العديد من المستويات السياسية الثقافية والاجتماعية وغيرها...، حيث سعى حراك مختلف شرائح المجتمع إلى إحداث تغيرات جذرية على مستوى التفكير الإنساني وهذا ما ألزم كل الطبقات على مسايرته ومواكبته، وكل هذا من أجل التوعية والإلهام بكل الحيثيات خاصة ما تعلق منها بالسياقين السياسي والإعلامي.

ومن أجل إيضاح الرؤية أكثر فقد اعتمد أفراد الحراك الشعبي على عدة استراتيجيات واليات ساعدت ومكنت من نشر فكرة الخروج إلى الشارع بالملايين في مسيرات سلمية والتأكيد على معاقبة المندسين والمشوشين، وهذا ما ضمنته في وسائط الكترونية لتلقى مواقع التواصل الاجتماعي خاصة الفايسبوك نجاح وقبول كبير من طرف الرأي العام والشارع الجزائري، وحيث يبدو أن الحراك ضد الفساد قد حرك كل الشرائح من أول يوم، إلا أن وسائل الإعلام الجزائرية لم تنقل جل ما يحدث في الشارع الجزائري بكل التفاصيل طالما أنها الأكثر تأثيرا على الرأي العام من جهة، ومن جهة أخرى من واجبها عدم التأخر على القيام بمهامها في تغطية أكبر حدث داخل المجتمع وأعظم قضية تخص البلاد والأفراد، وبالرغم من أن الجزائر كغيرها من الدول تحتفل باليوم العالمي لحرية التعبير والصحافة المصادف ليوم 3 ماي من كل سنة، إلا أن وسائل الإعلام الخاصة والحكومية تعرضت لضغوطات من طرف السلطة الحاكمة،وتلقت أوامر لتفادي تغطية تظاهرات الحراك، وبعد أن التحقت بالانتفاضة غالبية النخب المثقفة بما فيها الموالية للنظام السياسي الفاسد والسائد في المجتمع الجزائري، ومع تواصل الحراك الذي حقق من المكاسب الكثيرة أولها توحيد الشعب بكل شرائحه، تغيرت وجهة نظر أغلبية وسائل الإعلام فأضحت تقر وتندد بضرورة إحداث التغيير في المجتمع الجزائري.

من هذا المنطلق كان توجهنا من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على الحراك الشعبي ودوره في تحرر وسائل الإعلام في فترة 2019، فقمنا بصياغة التساؤل المركزي كالتالي.

كيف ساهم الحراك الشعبي في تحرر وسائل الإعلام في الجزائر فترة 2019؟

ومنه تفرعت التساؤلات التالية:

-هل ساهمت الوحدة الوطنية في مساندة الإعلام للحراك الشعبي؟

-هل دفع استمرار الحراك والإصرار على التغيير بالإعلاميين إلى تغطية الأحداث؟

-هل ساهم موقف الجيش من الحراك في اكتساب الإعلام الجرأة وحرية التعبير؟

2.الفرضيات: جاءت الفرضية العامة على الصيغة التالية:**"ساهم الحراك الشعبي في تحرر وسائل الإعلام في الجزائر فترة 2019"**

وقد انبثق عن هذه الفرضية العامة فرضيات جزئية ثلاث تتمثل فيما يلي:

-ساهمت الوحدة الوطنية في مساندة الإعلام للحراك الشعبي.
-دفع استمرار الحراك والإصرار على التغيير بالإعلاميين إلى تغطية الأحداث.
-ساهم موقف الجيش من الحراك في اكتساب الإعلام الجرأة وحرية التعبير.

3.أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الدراسة الراهنة في تناولها موضوع الحراك الشعبي ومدى قدرته في التأثير على وسائل الإعلام لتقديمها الدعم والمساندة في فترة 2019، على اعتبار أننا عايشنا هذه الظاهرة عن قرب وهذا ما يسهل علينا الإحاطة بكل ما يدور حول الحراك.

4.أهداف الدراسة:

نحاول وصف وتحليل واقع الحراك الشعبي في المجتمع الجزائري والكشف عن مدى أهمية الطرق الاستراتيجيات المستعملة في الحراك لجذب اهتمام الرأي العام، لاسيما الوقوف على أهم الأسباب والتداعيات التي حفزت وسائل الإعلام الجزائرية على دعم الحراك الشعبي وكيف أصبح مواكبا له، والغاية هي تقديم إجابة حول التساؤل المركزي الذي يدور حول دور الحراك في تحرر الإعلام الجزائري، وهذا من خلال معرفة مساهمة الوحدة الوطنية ولحمة الشعب في مساندة الإعلام للحراك الشعبي، كذلك معرفة ما علاقة وقوف الإعلاميين على تغطية مختلف الأحداث نتيجة استمرار الانتفاضة والإصرار الشعبي على التغيير، ومعرفة مساهمة مساندة الجيش للحراك في تحلي الإعلام بالجرأة والتعبير بكل حرية وأريحية.

5.تحديد ومناقشة المفاهيم:

الحراك الشعبي: لا يزال مصطلح الحراك الشعبي يثير جدلية لبيرة من طرف الباحثين، حيث شهدت الدول العربية تنامي هذا المصطلح بشكل واسع، ويسمى الثورة السياسية كذلك.

وقد عرف **"محمد أبو منجل"** الحراك أو الثورة على أنه الاندفاع القوي والعنيف لقلب الأوضاع وتغييرها من السيئ إلى الأحسن(أسامة محمد أبو منجل، 2013، ص 13).

أي أن الحراك الشعبي عبارة عن آلية تدعوا من خلالها إلى التغيير، وقد أدركت المجتمعات العربية مدى خطورة ما تراهن عليه مختلف الشرائح، الأمر الذي جعلها غير مقتنعة بمفهوم الانقلاب العسكري وأصبحت تؤمن بأهمية التغيير السلمي والخيار الديمقراطي.

أما إجرائيا فالحراك الشعبي هو تلك الانتفاضة التي قام بها الشعب الجزائري بمختلف شرائحه احتجاجا على ترشيح بوتفليقة لعهدة خامسة، ومحاولة إسقاط جميع رموز النظام الفاسد.

الإعلام: عرف الباحث **"فرهاد حسن عبد اللطيف"** الإعلام على أنه مجموعة من الوسائل التقنية والمادية والإخبارية والفنية والعلمية المؤدية للاتصال بالجماهير، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ضمن إطار العمليات التعليمية، التثقيفية والإرشادية(فرهاد حسن عبد اللطيف، 2016، ص08).

أما إجرائيا فقد أردنا الوقوف على أهم وسائل الإعلام الجزائرية التقليدية، المتمثلة في التلفزيون، الجرائد والإذاعة، وهذا من أجل رصد معلومات حول موضوع البحث.

حرية التعبير: يقضي الميثاق التأسيسي لليونسكو على تعزيز حرية التعبير والدفاع عنها، وذلك من خلال إبداء الرأي والأفكار بكل حرية بكل ما يتعلق بالكلمة والصورة، وهذه الرسالة لقيت

دعم كبير من قبل الإعلام العالمي، وبموجبه يؤكد تمتع الأشخاص بحرية الرأي والإدلاء به، وهذا يمثل كذلك حرية وسائل الإعلام بشقيها التقليدي والرقمي في نشر وتوزيع المعلومات والأخبار، ويشمل أيضا حرية الصحافة.(اليونسكو، 2017، ص 18)

أما إجرائيا فنشير إلى حرية التعبير بأنها كل شخص يملك الحرية في التعبير عن قناعاته وأفكاره عبر وسائل الإعلام، وتقديمها للجمهور من دون مضايقات ولا ضغوطات.

القيود: تباينت التعاريف التي تطرقت للمفهوم وتشير في معظمها إلى كل العناصر التي تحد أو تنقص أو تعرقل عمل شيء ما(Unesco, 2015, P37)

والقيود الإعلامية حسب "**ويليام روث**" "**William Ruth**"هي الضغوطات التي تؤثر على مجرى دور وسائل الإعلام في مراقبة مؤسسات الدولة بكل شفافية وحرية ومسؤولية اتجاه المجتمع، حيث تتحدد القيود في أنماط كثيرة، مثل القيود المتعلقة بالجانب القانوني، الثقافي، الاجتماعي...وغيرها، وهذه القيود تقلل من لعمل المهني الذي يمارسه الإعلام في التعامل مع مختلف القضايا السياسية، الثقافية، الاجتماعية...إلخ (جمال محمد عبد الحي، 2011، ص 69).

والتعريف الإجرائي للقيود في هذه الدراسة هي مجموعة العراقيل والضغوطات الممارسة من قبل أطراف معينة على الإعلام لتنقص من حريته وتصعب من مزاولة المهنة أثناء تغطية الأحداث أو تقديم معلومات وأخبار دون تشويه أو تحريف.

6.الدراسات المشابهة

الدراسة الأولى:(البداينة ذياب والحسن خولة، 2013، صص 14-40) دراسة الباحثة **"ذياب البداينة وخولة الحسن"**، بعنوان **"الخصائص الشخصية الاجتماعية والاقتصادية للمشاركين في الحراك الشعبي في الأردن وأثرها على مدركات انتشار الفساد في المؤسسات الحكومية"**

هدف البحث الكشف عن أثر الخصائص الاجتماعية الاقتصادية والسياسية في مدركات انتشار الفساد في المؤسسات الحكومية، وكذا معرفة تلك الخصائص للحراك الشعبي، ومن أجل تحقيق ذلك تم استخدام الأدوات المتطورة الخاصة بمدركات الفساد والمعتمدة على المقاييس الدولية مثل فهرس الفساد "CPI" مع الاستعانة أيضا بتقنية الاستمارة لجمع البيانات والمعلومات.

وأسفرت هذه الدراسة عن جملة من النتائج التي تؤكد وجود أثر للخصائص الاجتماعية الاقتصادية والسياسية في مدركات الفساد في المؤسسات الحكومية، وهذا في ضوء بعض المتغيرات التي اعتمدت عليها الدراسة.

-الأهداف الوطنية: وفيها تركيز على محاربة ومحاكمة الفاسدين وتعديل التشريعات وسن قانون انتخاب يمثل كافة الشرائح والطبقات تمثيلا نسبيا والسعي نحو الإصلاح الشامل.

- استقلالية الحراك: تمثلت بعدم وجود إطار موحد منظم للحركات الشعبية أو قيادة عليا تنسيقية مع وجود تواصل واتصال بين المنتمين لهذه الحركات.

- الاستمرارية: يتم الاحتجاج والتظاهر كل يوم جمعة وأحيانا مظاهرات واعتصامات ليلية.

- النوعية: تم ملاحظة أن هناك مشاركة للمتقاعدين العسكريين في الحركات الشعبية ضمن تيار المتقاعدين العسكريين لأول مرة.

- الوسائط الالكترونية: والمتمثلة في تقنية الفايسبوك والتويتر أين يتم التواصل والتفاعل بين أفراد الحراك والدعوة للقيام بالاعتصام، وزيادة الاحتجاجات ورفع الشعارات عبر شبكات التواصل الاجتماعي.

- الاستجابة الشرطية: إذ كان هناك دعم من طرف الشرطة والسهر على توفير الأمن والسلامة للمحتجين.

- التنظيم: تم تقديم مبادرات شبابية داعية في تنفيذ حملات محاربة الفساد والمطالبة بالإصلاح والاحتجاج والاعتصام بطريقة حضارية وسلمية والشعارات كانت "الحملة الأردنية للتغيير حابيين" و"الحملة الوطنية الأردنية للتغيير" و"الحملة الوطنية لمكافحة الفساد"

- الاستجابة الأمنية: برزت أساليب أمنية تقليدية في التعامل مع الحراك منها: شيطنة الحراك، والبحث عن مجموعات مضادة بعناوين وطنية مثل الولاء والانتماء.

الدراسة الثانية:(براهيمي مريم، 2015، ص ص 351-365) دراسة **"براهمي مريم"** بعنوان "تأثير أحداث الحراك الشعبي العربي على السياسة الأمريكية والصينية اتجاه دول شمال إفريقيا"، حيث اتجهت الدراسة إلى الوقوف على أثر الحركات الشعبية التي عرفتها الدول العربية وتحديدا تونس، ليبيا، مصر على مصالح القوى الكبرى في المنطقة خاصة كل من الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، روسيا والصين، وهذه الدراسة أخذت بعين الاعتبار أهم الاستراتيجيات والسياسات التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية والصين حتى توقع بهذه الدول لتكون محل تنافس كبير قصد تحقيق أكبر قدر من المصالح، وبحكم أن منطقة شمال إفريقيا عرفت حالة من اللإستقرار في كافة المجالات ومع سقوط الأنظمة السياسية استوجب من الولايات المتحدة والصين البحث عن قوى سياسية أخرى حتى تستطيع التعامل معها في ظل الأوضاع الجديدة التي شهدتها المنطقة، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج بناء على الدراسات المركزة في هذا البحث الى أن الصين عرفت استراتيجيات فعالة الأمر الذي جعلها محل اهتمام العديد من البلدان الغربية، وهذا في غضون إبرام اتفاقيات في جميع المستويات خاصة ما تعلق بالتفوق الاقتصادي، وفي هذا الصدد اعتبرت الصين ان التفوق الاقتصادي لا يكفي لبلوغ المصالح على المدى البعيد والمتوسط، وعليه يجب إعادة التفكير وتقييم سياساتها وتكييفها مع الظروف الدولية الراهنة كالاهتمام بالشؤون السياسية، العسكرية والأمنية للدول وهذا الشرط ضروري للاستمرار والتعاون، في حين لقيت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية انتقادا كبيرا كونها يطغى عليها طابع السيطرة والقوة، أي فرض العسكر على دول شمال إفريقيا والساحل وهذا وفقا للدراسات التي أكدت معاداة أمريكا من طرف العديد من المراكز، للاعتماد المفرط على الشؤون الأمنية والعسكرية وهذا ما يدل على مدى قدرتها في فرض التدخل في الشؤون السياسية والثقافية لمختلف الدول، كل هذا جعل من الولايات المتحدة الأمريكية تأخذ منحى جديد وهو إعادة التفكير في انتهاج سياسة أخرى، والتي تتمثل في الاعتماد على القوة الناعمة لجذب اهتمام الشعوب لهذه المنطقة باعتبار أن الحراك الشعبي الذي شهدته الدول العربية خاصة تونس، ليبيا، مصر نتج عن ذلك القضاء عن النظام الفاسد الذي كان يدعم الولايات المتحدة الأمريكية.

الدراسة الثالثة:(عبادة نور الهدى وطبيب شريفة، 2019، ص ص 231-242) دراسة **"نور الهدى عيادة وطبيب شريفة"** تحت عنوان "الحراك الشعبي العربي والوسائط الاتصالية والإعلامية الجديدة: حدود العلاقة 2019"

تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن حدود دور الوسائط الاتصالية والإعلامية من خلال التعرف بداية على الأوضاع في العالم العربي من قبل والظروف المهيأة له، مع تحديد دور الوسائط، حيث توصلت الدراسة إلى استخلاص نتائج عدة:

- هناك مساهمة كبيرة للوسائط الجديدة في إحداث الحراك الشعبي العربي أين تم إبراز دورها من خلال الدعوة للتغيير في جوانب عدة.
- كسر حاجز الخوف وإتاحة إمكانية التواصل بين المتظاهرين، حيث أصبحت الساحات الافتراضية ساحات عمومية بديلة تنشط خارج النظام الاجتماعي والسياسي الحقيقي الذي طالما منع التظاهر والتجمعات بالقوة العسكرية وتحت ذريعة المصلحة الوطنية.
- كسر قبضة الدولة الخانقة التي طالما مارستها على وسائل الإعلام المختلفة سواء الرسمية أو الغير رسمية، فتحقق عبر هذه الوسائط تعميم الأخبار وسرعة وصولها.
- خلق التفاعل والتضامن بين الشعوب.
- وضع أطر سياسية محددة وواضحة، حيث كانت سابقا الاحتجاجات والمظاهرات تبدو في كثير من الأحيان بلا هدف وتغلب عليها الانقسامات والاختلافات في الرؤى والأهداف وكيفية التحالف وآلياتها، مما سهل على السلطة الحاكمة إفشالها، غير أنها أصبحت بفضل هذه الوسائط تعبر عن مطالب الشعوب دون وساطة من جهة معينة، أو حزب أو منظمة محلية أو دولية.
- ابتكار خطاب سياسي لمواجهة الخطاب الرسمي.
- الرد على الإعلام الرسمي عن طريق تسجيلات الفيديو الملتقطة للهاتف النقال، حيث أضاءت هذه الوسائط بعض القضايا التي عتم عليها الإعلام الرسمي لعدة سنوات شملت انتهاكات لحقوق الإنسان، ومضايقات على النشطاء والمدونين.
- القدرة على تنظيم الاحتجاجات وتنسيق المواعيد زمنيا ومكانيا.
- أصبح بإمكان المواطن العربي عبر ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال تزويده بخيارات متعددة، إذ يتلقى المعلومات ويوزعها، وبذلك فالسلطات العربية أصبحت رهينة التطورات التكنولوجية العالمية التي فرضت نفسها عليها بقوة.

التعقيب:

لقد تطرقت مجمل هذه الدراسات إلى موضوع الحراك الشعبي من زوايا مختلفة، وقد أجمع الباحثون على السلمية التي تميز بها الحراك في الأردن أو تونس، والأمر نفسه بالنسبة للحراك الشعبي في الجزائر، وقد أفضى إلى نتائج إيجابية عموما، حيث حصلت بعض التغييرات وأدخلت بعض الإصلاحات على أصعدة متعددة، كما اتفق الجميع على أن تكنولوجيا المعلومات قد لعبت دورا كبيرا في تنظيم المسيرات وتزويد المتظاهرين بالأخبار عن طريق تسجيل وتصوير الأحداث كما هي ثم نشرها عبر مختلف الشبكات الإلكترونية.

ثانيا: الإطار المنهجي للدراسة

1.حدود الدراسة: يعتبر تحديد مجالات الدراسة خطوة منهجية هامة في أي بحث سوسيولوجي، وقد اتفق الباحثون والمختصون في البحوث الاجتماعية على تحديد ثلاثة مجالات تتمثل في:

الحدود الجغرافية: هو المكان الذي تمت فيه هذه الدراسة بمعنى ذكر جميع الأماكن أو المؤسسات المعنية بهذه الدراسة وقد أجريت هذه الدراسة، وفي هذه الدراسة لم تقم الباحثة بزيارة مباشرة لمواقع معينة بل قامت بالاتصال بمجموعة من الإعلاميين عن طريق الفايسبوك.

الحدود البشرية: بالنظر إلى الخصوصية البيداغوجية للبحث وارتباطه بموضوع الإعلام، استلزم علينا تطبيق الدراسة على مجموعة من الإعلاميين.

الحدود الزمنية: المقصود به المدة الزمنية المستغرقة لإجراء الدراسة، حيث تطلبت الدراسة الميدانية مدة من الزمن تراوحت في حدود عشرين يوما وهذا خلال شهر سبتمبر 2019.

2.المنهج: تفرض طبيعة الموضوع على الباحث اختيار منهج معين من أجل الوصول إلى نتائج علمية موثوقة، ونظرا لطبيعة موضوع دراستنا والذي يهدف إلى معرفة العلاقة الموجود بين الحراك الشعبي في الجزائر وتحرر الإعلام، تمت الاستعانة بمنهج دراسة حالة، ويعد هذا المنهج من أكثر المناهج استعمالا في العلوم الاجتماعية، ويسمح بتوفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع البحث.

3.العينة: تعبر عن نموذج يشمل جانبا أو جزءا من وحدات المجتمع الأصلي المعني بالبحث، تمثله وتحمل صفاته المشتركة، هذا الجانب أو الجزء يغني الباحث عن دراسة المجتمع ككل، خاصة في حالة صعوبة أو استحالة دراسة كل أفراد المجتمع، وقد وقع اختيارنا على عينة قصدية تتكون من تسع (09) إعلاميين تم الوصول إليهم بواسطة عينة كرة الثلج.

حيث تعرف هذه العينة على أنها "نوع من العينات غير العشوائية لجمع المعلومات، تستخدم لما يتعذر على الباحث معرفة جمهور البحث، بحيث يكون عدد مفردات هذا الجمهور قليل أو صعب الوصول إليه، فيبحث عن فرد أو اثنين، ثم بواسطة هذين الفردين يستطيع معرفة آخرين لتجانسهم في الصفة المراد دراستها، وبواسطة الأفراد الجدد يمكن جمع آخرين وهكذا" (محمد در، 2017، ص 315).

4.أدوات جمع البيانات:

المقابلة: هي تلك التي يسعى فيها الباحث إلى التعريف بكل المواضيع التي يتوجب الحصول من خلالها على إجابات المستجوب، "كما تعرف المقابلة بأنها "الطريقة الأساسية لإزالة أي غموض، حيث تمكن من تحديد جوانب الموضوع الأساسية للبحث"(B. Gautier, 2003, P293) .

تم الاستعانة بتقنية المقابلة لما تتوفر عليه من مرونة وتزيد من اهتمام وراحة لدى المستجوبة، حيث بإمكانها سرد التفاصيل وسماع الكلام الذي لا يمكن إخراجه إلا عن طريق المحاورة، وكذا يمكنه من التعبير عن كل الأفكار العميقة، وتجدر الإشارة إلى أن المقابلات التي تمت عبارة عن محادثات هاتفية عن طريق الفايسبوك.

5.أساليب الإحصاء والتحليل:

تتنوع الأساليب والطرق التي يعتمد عليها الباحث في جمع وتحليل البيانات، وفي ضوء النتائج المتحصل عليها بغرض الإجابة عن الإشكالية العامة ومختلف التساؤلات بغية تحقيق الهدف العام، وقد اعتمدت الدراسة الراهنة على الأسلوب الكيفي، الذي يمثل قراءة كيفية للمعطيات الكمية أو هي ترجمة الأرقام المتحصل عليها إلى دلالات سوسيولوجية، ثم ربطها بالإطار النظري والإجابة عن مختلف تساؤلات الإشكالية البحثية بغرض استخلاص النتائج.

ثالثا: الحراك الشعبي في الجزائر وعلاقته بتحرر الإعلام

1.الحراك الشعبي في الجزائر:

1.1 الظروف التي مهدت للحراك الشعبي

بعد أن اقتنع الشعب الجزائري بحتمية التغيير الجذري لنظام طال أمده، انتظر الشارع الإعلان الرسمي لترشح الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" لعهدة خامسة بعدما كانت هنالك شكوك في عدم ترشحه، وقد وضعت القوة الغير دستورية التي تقود البلاد حدا لتأويلات وتكهنات المحللين السياسيين وحتى المواطنين، وهذا يوم 10 فيفري تاريخ الإعلان الرسمي عن ترشح الرئيس لانتخابات أفريل 2019، وعلى غير العادة لم يلقى خبر ترشح "بوتفليقة" ترحيبا من غالبية الشعب عبر كل أنحاء الوطن دون استثناء منطقة عن أخرى، ففي مرحلة أولى حصلت مناوشات نذكر منها، تلك التي حصلت في بلدية خنشلة عندما أقدم المواطنون على نزع صورة الرئيس الملصقة على واجهة البلدية(مظاهرات خنشلة، فيفري 2019).

كذلك المسيرة الحاشدة التي نظمها سكان خراطة يوم 16 فيفري 2019.

ويمكن وصف هذا الحراك الشعبي في الجزائر بأنه "تاريخي"، فالمتتبع لسيرورة الفعل السياسي في هذا البلد خلال الثلاثين عاماً الماضية، يفهم عدد الحواجز التي تم كسرها ليصبح هذا الحراك واقعاً، كحاجز الخوف من السلطة، إذ تتفق مختلف الأدبيات التي حاولت أن تعالج موضوع نظام الحكم في الجزائر على الصبغة العسكرية التي يتميز بها، ليس منذ العشرية السوداء بل منذ استرجاع السيادة الوطنية(إسماعيل قيرة وآخرون، 2002، ص169).

وبعد ذلك وفي 22 فيفري خرج الشعب بالملايين في مظاهرات ومسيرات هي الأولى من نوعها في بلد المليون ونصف المليون شهيد ضد النظام ورموزه، هذه المسيرات التي قام بتأطيرها وتبنيها الشعب وحده رافضا استغلال الأحزاب والجمعيات الوضع لركوب هذا الحراك والتكلم باسمه.

فالأزمة التي أثارها إعلان ترشح "بوتفليقة" لولاية خامسة بينت حجم الفساد السياسي الموجود وأوقعت النظام في مأزق حقيقي، زاد تأزم الأوضاع تعدد الفاعلين داخل السلطة وصراع الأجنحة، أو ما يعبر عنه بعصب النظام ومراكز القوى في دوائر النظام، وفقدان العمليات السياسية مصداقيتها بالرغم من اعتماد آليات الانتخابات كمصدر للشرعية الشعبية (محمد السبيطلي، 2019، ص 06).

والحقيقة أن خروج الشعب بقوة إلى الشارع ليس رفض لشخص بوتفليقة، بل أيقن الجميع أن من يدير البلاد ويسيرها إنما هي عصبة من الانتهازيين استغلوا مرض الرئيس لينهبوا ثروات البلاد،

فضلا عن ذلك فقد تبين الأمر منذ البداية من خلال عزل بعض الشخصيات المعروفة بالنزاهة، وتداول مجموعة محدودة من الأشخاص على السلطة، فأغلب المسؤولين عمروا كثيرا في السلطة، فمثلا "عمار غول" أحد عناصر النظام الفاسد تقلد عدة مسؤوليات في عهد بوتفليقة على غرار وزير الصيد والموارد الصيدية، وزير الأشغال العمومية، وزير النقل...إلخ، أيضا **"أحمد أويحى"** تقلد عدة مناصب أعلاها رئيس الحكومة خمس مرات، وهنا رأى الشعب بضرورة تغيير هذا النظام الذي احتكر الحكم لسنوات طويلة دون أن يحقق نتائج مرضية خاصة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، بل زادت معاناة الشعب وباتت الأوضاع تسير من السيئ إلى الأسوأ.

لا أحد يعي مستوى مشاعر القهر والحرمان التي تحركت تلقائيا فأدت إلى انتفاضة الملايين من الجزائريين في يوم واحد ضد العهدة الخامسة، كان يوم 22 فيفري 2019 الذي لبت فيه أغلب الشرائح نداءات شبكات التواصل الاجتماعي للخروج وكسر هاجس الخوف، من خلال مسيرات سلمية أيدتها فيما بعد قيادة الجيش وسهرت على تأمينها قوات حفظ الأمن من الشرطة والدرك، حتى تفوت الفرصة على كل حاقد للتغلغل داخل المسيرات وإخراجها عن طابعها السلمي، لذلك كانت المظاهرات والاعتصامات تنتهي قبل آذان المغرب، أي قبل حلول الظلام.

2.1 أهم مطالب الحراك الشعبي

كان أول المطالب الشعبية عند انطلاق المسيرات في 22 فيفري هو تخلي بوتفليقة عن فكرة الترشح لعهدة خامسة، وقد أثار نبأ ترشحه بشكل رسمي حالة من الغليان الغير مسبوق في الشارع، والسبب الوضع الصحي الذي وصل إليه بوتفليقة، إلى درجة أنه لم يلقي أي خطاب على الشعب منذ 2013، ووسط عدة تساؤلات حول رئيس عزل نفسه عن الشعب وخصص كل أسفاره إلى الخارج من أجل العلاج، وصار ينوب عنه بعض المسؤولين في المحافل الوطنية والدولية، وفي غمرة الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالبلاد نتيجة انهيار أسعار النفط سنة 2014 وسياسة التقشف التي تأثر بها المواطن دون المسؤول، اجتمعت هذه العوامل من أجل وضع حد لتجاوزات كل شخص يختبئ وراء الرئيس، وإيجاد بديل عن السياسة العقيمة التي تتبعها السلطة.

وبعد تأكد الجميع من أن الحراك متواصل أعلن الرئيس سحب ترشحه من المعركة الانتخابية وضرورة تأجيل الانتخابات واقترح الذهاب لمرحلة انتقالية من خلالها أسقط حكومة **"أويحى"** وعين **"نورالدين بدوي"** رئيسا لحكومة لم يستطع تكوينها إلا بعد عشرين يوما، وعين**"رمطان لعمامرة"** وزيرا للخارجية ونائبا للوزير الأول، كما استدعى **"الأخضر الإبراهيمي"** من أجل المساهمة في الحوار مع جميع الأطراف السياسية وممثلي الحراك، إلا أن الشعب رفض هذه الحكومة جملة وتفصيلا كما رفض الإبراهيمي، وقد تمكن الحراك من إسقاط لعمامرة وتخليه عن منصبه، في وقت بدأ بعض المسؤولين يحضرون للفرار من البلاد على غرار **"علي حداد"** الذي قبض عليه عند الحدود التونسية، ورفعت الشعارات التي تدعوا الجيش إلى اتخاذ موقف اتجاه الحراك والمطالبة بتفعيل المادتين 07 و08 من الدستور،والتي تنص على أن السيادة للشعب، وجاءت بعدها مباشرة استقالة الرئيس رسميا يوم الثلاثاء 02 أفريل بعد خطاب قائد الأركان **"القايد صالح"** على أن أي بيان أو قرار يصدر من الجهات الغير دستورية التي سماها بالعصابة فهو مرفوض، وحذر من المماطلة ومحاولة إطالة عمر الأزمة.

ولا بد من لفت الانتباه إلى أن الموقف الذي اتخذته قيادة الأركان اتجاه الحراك كان نتيجة المؤامرة الدنيئة التي أرادت العصابة أن تحيكها ضد المؤسسة العسكرية وضد الشعب الجزائري ككل، وبدأت سلسلة الاعتقالات والمحاكمات تمس بعض أفراد النظام الفاسد على رأسهم "**السعيد بوتفليقة**" شقيق الرئيس و"**محمد مدين**" المدعو التوفيق رئيس جهاز المخابرات السابق، "**طرطاق بشير**" رئيس المخابرات، أيضا "**أحمد أويحى**" رئيس الوزراء و"**عبد المالك سلال** " رئيس الوزراء السابق وغيرهم.

2.الإعلام في الجزائر:

1.2 أنواع وسائل الإعلام:

التلفزيون: تتكون كلمة تلفزيون من جزئين، أصلها يوناني "**télé**" وتعني عن بعد، و"**vision**" وتعني الرؤية، ليكون استخدام هذا المصطلح هو تسجيل الصورة والصوت في مكان معين ويتم تحميلها في اللحظة نفسها إلى مكان آخر، ويشار بالتلفزيون إلى الجهاز الذي يستقبل صورا حية متحركة من مكان بعيد ليتم عرضها(وسام فاضل راضي، 2013، ص 141).

للتليفزيون أهمية خاصة بين وسائل الإعلام الجماهيري، حيث ينقل الكلمة والصورة المسموعة والمرئية فضلاً عن أنه يخاطب الأميين والمتعلمين على اختلاف مستوياتهم الطبقية والثقافية والتعليمية، كما يقدم للجماهير الأخبار من أماكن وقوعها وفور وقوعها باستخدام الأقمار الصناعية.

الإذاعة(الراديو): يعرفها "عبد الحافظ سلامة" بأنها الانتشار المنظم المقصود بواسطة المذياع لمواد إخبارية، يؤكد على أن المادة المذاعة تكون من نفس مجتمع الإذاعة بمختلف النظم الاجتماعية والثقافية والدينية والنشرات الإخبارية الخاصة بذلك المجتمع بحيث يكون هناك تأثير وتأثر بين أفراد المجتمع والبرامج المذاعة، والتي تبث في آن واحد وتلتقط من طرف المستمعين.(طه عبد العاطى نجم، 2009، ص 21).

الصحف: لها أهمية كبيرة وتشغل حيزا كبيرا داخل المجتمع لسيطرتها وتنوع المعلومات التي تقدمها، وهي عبارة عن مطبوعات ورقية يتم فيها كتابة الأخبار والمعلومات حول مختلف المجالات وكذا التعليق عليها وشرحها، وهذا بغرض نشرها وتقديمها للقراء من الجمهور(فضيل ليو، 2003، ص 48).

تعمد الصحافة المكتوبة إلى نشر الأخبار كل حسب أهميتها للتأثير على الجماهير، حيث تجعل الصفحة الأولى لبعض الأخبار التي تكتب بخط عريض وتشغل مساحة كبيرة في الصحيفة، أو الجريدة، بينما تكتب الأخبار التي تريد أن تحجبها على الجمهور في آخر الصحيفة بخط صغير وتشغل مساحة ضيقة، وهذا حتى لا تفقد الصحيفة مصداقيتها، إذ أنها لا تكذب صراحة، وهذا ما يعرف في الإعلام بنظرية ترتيب الأولويات.

الإعلام الإلكتروني: يعد مفهوما حديث النشأة لذلك تعددت التعاريف واختلفت بين الباحثين، وهو يمثل أحد النماذج الإعلامية الجديدة التي تتيح بنشأة وتطوير وسائل الاتصال الإلكتروني بشكل آلي أو نصف آلي وهذا أثناء القيام بالعملية الإعلامية، من خلال استخدام التقنيات الإلكترونية الحديثة الناتجة عن اندماج تكنولوجيا الاتصال والمعلومات كنواقل إعلامية غنية بإمكانياتها شكلا ومضمونا، ويشمل الإشارات والمعلومات والصور المتحركة(فتحي حسين عامر، 2018، ص 109).

2.2 وظائف وسائل الإعلام:

للإعلام أهمية كبيرة في المجتمع تتجلى من خلال الدور الذي يؤديه كالتأثير على الأفكار ومختلف أساليب الحياة، حيث أن وسائل الإعلام تعتبر مؤسسات اجتماعية تقوم بوظائف متعددة أهمها:

-التسلية: من خلال عرضها لبرامج كالأفلام، الرسوم متحركة على التلفزيون، حصص ترفيهية على الإذاعة، بعض الألعاب كالكلمات المتقاطعة على الجرائد والصحف.

-نقل الأخبار والمعلومات: تنقل مختلف وسائل الإعلام الأخبار التي تحدث على الصعيدين العالمي أو الوطني، وتخص جميع المجالات السياسية، الدينية، الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية.

-التعليم والتدعيم: غالبا ما يتعلم الأفراد الكثير من القيم والعادات، السلوك والمعاملة من وسائل الإعلام أكثر من المدرسة، مثل اللباس، أسلوب الحياة...إلخ، كما تقوم هذه الوسائل بدعم وتقوية سلوك الأفراد، وتعمل على تغيير بعض الآراء السلبية ومحاولة إقناع الجمهور (علي عبد الفتاح كنعان، 2014، ص 105).

-تقدم وسائل الإعلام للجمهور صورة عن الأحداث الحاصلة وتساعدهم على فهم ما يدور من حولهم، وغالبا ما يكون لها التأثير على الجمهور، كما أنها تخفف من حالات الاضطراب والتوترات التي تصيب الأفراد(حارث دوهان وعطا الله الرمحين، 2017، ص161).

أي أن الوظائف التي تقدمها وسائل الإعلام تتمثل أساسا في وظائف إعلامية إخبارية، وكذلك دعائية وتربوية تعليمية.

2.بعض الشهادات حول تحرر الإعلام الجزائري في ظل الحراك الشعبي

سنحاول من خلال هذه النقطة **أن** نستعرض بعض الشهادات لإعلاميين حول تحرر الإعلام من عدمه في ظل الحراك الشعبي الذي عرفته الجزائر منذ 22 فيفري 2019، ومنها شهادة مجموعة من الإعلاميين خلال استضافتهم يوم الخميس 02 ماي 2019 في برنامج خاص على القناة الإذاعية الأولى يتناول رهانات الإعلام الجزائري في خضم الحراك الشعبي الجزائري، ومدى مساهمة هذا الأخير في رفع سقف حرية التعبير لدى الصحفي بالجزائر "الذي تخلى عن مهنة حارس البوابة إلى قائد رأي عام من خلال التزامه بأخلاقيات المهنة والاحترافية في تناول ما يحدث في الجزائر بعد 22 فيفري"(radio Algérie, 2019).

واتفق معظم المتحدثين على أن المتظاهرين الذين طالبوا الرئيس بوتفليقة للعدول عن ترشحه لعهدة خامسة قد حررت كل قاعات التحرير".

ويرى الأستاذ **"عمار عبد الرحمان"** أن الحراك ساهم مساهمة فعالة في رفع القيود على الإعلامي حتى تحول الصحفي الجزائري إلى رقم هام في المعادلة الشعبية للمرور السلس للجمهورية الثانية معتقدا أن "هناك تحررا من القيود ليس بالمفهوم العام ولكن الرفع بها إلى سقف عال جدا"، ومن جانبه أكد الإعلامي سيد **"أحمد روينة"** أنه لولا هذا الحراك لما تمكن إعلاميو القنوات العمومية من تغطية مثول عدة أسماء من المسؤولين السابقين أمام قاضي التحقيق ولو لا الحراك لما تم استضافة معارضين في التلفزيون العمومي "كسفيان جيلالي" على سبيل المثال"

ودعا الأستاذ **"عمار عبد الرحمان"** الإعلاميين إلى أن يسايروا الفترة الحالية بأكثر منطقية وأكثر جدية بعيدا عن تسريب المغالطات وقال "يجب أن تفتح البلاطوهات لكن ليس لأي كان حتى لا نروج

لثقافة اليأس أو ثقافات أخرى فالإشاعة والتضليل أصبحا موجودين في وسائل الإعلام الجزائرية من أجل خدمة بعض الأجندات".

كما أقر العديد من الصحفيين لصحيفة الموعد اليومي بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة، على أن الحراك أحدث تطورا في الصحافة، حيث ساهم في تحرير الأقلام وحرية التعبير، مقارنة بما كانت عليه الأوضاع خلال الفترة السابقة، على غرار **"كمال عمارني"** صحفي مختص في الشأن السياسي بجريدة **"le soir d'Algérie"** الناطقة بالفرنسية،الذي أكد على أن الصحافة عانت كثيرا خلال سنوات العشرية السوداء، التي عاشتها الجزائر ما أدى إلى مقتل 107 صحفي، بداية **"بالطاهر جاووت"**، إضافة إلى مدير التلفزيون الجزائري، أما فيما يتعلق بتأثير الحراك الذي انطلق منذ 22 فيفري الماضي المطالب بالتغيير وتأسيس دولة ديمقراطية قائمة على أسس الحرية فقدأكد أنه كان إيجابيا وحررها نوعا ما لكون الصحافة لا تستطيع أن تكون خارج التطورات الحاصلة، ورفعت المراقبة الممارسة على التحرير مقارنة بالسابق، بالمقابل ظهرت منابر أخرى وبقوة تدعم طرفا على حساب طرف آخر، لتحقيق مصالحها الشخصية وظهر ذلك للعيان جليا(نادية حدار، 2019، ص 17).

وكشف بعض الإعلاميين من قناة **"دزاير تي في"** أن من حرر الإعلام في كل قاعات التحرير ليس الحراك فحسب بل تلك البرقية التي صدرت عن وكالة الأنباء الجزائرية التي قالت مباشرة إن المتظاهرين يطالبون رئيس الجمهورية بالعدول عن الترشح للعهدة الخامسة في وقت كنا نكتب فيه أنهم خرجوا من أجل التغيير السياسي "فإذا اعتبرنا أن الحراك لم يحرر الإعلام فهذا جحود وإن لم نقل إن نضال الإعلاميين لم يحرر الإعلام فهو جحود أيضا"، وأكد أن مالك القناة الخاصة التي يعمل فيها اجتمع مع الإعلاميين في أول أيام الحراك وقال لهم "أنتم صحفيون تحملوا المسؤولية لا تنقلوا إلا ما تقوله العدالة ولا تذكروا الأشخاص بأسمائهم".

وفي السياق ذاته، تقول **"حورية عياري"** صحفية بقناة الشروق إن القفزة التي عرفها المجتمع من خلال هذا الحراك الذي يدخل شهره الثالث، صاحبه تغير على مستوى قطاع الإعلام، لذا أعتقد أنه يجب إعادة النظر في القوانين المسيّرة للقطاع، وركزت الصحفية على إشكالية الإشهار، الذي وصفته بالنعمة التي تحولت إلى نقمة وأداة من أدوات تكبيل القطاع.

وفي ذات السياق يضيف **"أمين بلعمري"** صحفي بجريدة الشعب واصفا العلاقة بين الحراك وحرية الإعلام بالقول: "أتصور أنه والآن أن الإعلام قد تحرر بما يتفق مع الترسانة القانونية الموجودة، والملاحظ اليوم من انفتاح إعلامي لاسيما الإعلام العمومي الذي أصبح فضاء مفتوحا على النقاشات والآراء الحرة التي كانت مغيبة لسنوات، وعلى خلاف ذلك أصبحت هذه القنوات مفتوحة على الرأي والرأي الآخر تتم بكل مسئولية"(radio Algérie, 2019).

من جهتها **"فتيحة قردوف"** صحافية من جريدة **"صوت الآخر"** قالت بأن الحراك حرر الذي باشره الجزائريون في 22 فيفري الماضي حتى الصحافة بجميع أشكالها، بعدما كان الحديث في العديد من القنوات والصحف عن النظام ممنوعا، في حين تغير الوضع نوعا ما بعد الحراك، أين أصبح الحديث عن بعض أطراف النظام بمصطلح "العصابة" ودون أية ضغوطات أو تحفظات، كما يتطرق الصحفي إلى أمور كان الخوض فيها سابقا ممنوعا عن الكثيرين، وبهذا تحرر القلم الصحفي حتى

أصبحنا نشاهد مقدمات وأخبار تتطرق للمواضيع والأشخاص بنوع من الحرية(نادية حدار، 2019، ص 17).

وقد رأينا الكثير من الإعلاميين على القنوات الفضائية من خلال وقوفهم على المنابر والتحدث عن تحرر الإعلام الجزائري بفعل الحراك.

ولكن في الجهة المقابلة تقف فئة أخرى لا تعتقد بأن الحراك قد حرر الإعلام بشكل كبير، ولكن تحولت بعض الصحف إلى مناشير تحريضية على الرغم من سلمية الثورة الشعبية، واصطفت بعض المؤسسات الإعلامية وراء الجهة التي تعتقد أنها كسبت المعركة بعيدا عن أخلاقيات الممارسة الإعلامية.

في الصدد أكد **"إبراهيم قار علي"** عمدت الكثير من المؤسسات الإعلامية في الجزائر منذ بداية الحراك الشعبي إلى سياسة التعتيم في الصباح ثم التشويه في المساء، لتركب الموجة في صباح اليوم الموالي وبالطبع فقد كان يتم ذلك عن طريق التعليمات على الرغم من التشدق بالاستقلالية والاحترافية، ويرى أن المؤسسات الإعلامية التي سارعت للدفاع عن الجيش بعد استقالة بوتفليقة، هي نفسها التي كانت تدافع عن الرئيس ومحيطه، ويتابع إن الصحافة الجزائرية لا تمتلك خطا افتتاحيا وإنما خطا هاتفيا تتلقى من خلاله الأوامر والتعليمات... صحافة بدون مواقف، وتقف مع الواقف، ويؤكد بأن الإعلام الجزائري في حاجة إلى نفضه وإلى حراك يسمح بنفض ما وصفه بالذباب السمعي البصري والورقي من الجرائد والقنوات، ويحرر الساحة الإعلامية من مغتصبي الصحافة . (alqabas, 2019)

كما أكد لنا الإعلامي **"الصادق أمين"** من خلال محادثتنا معه باعتباره أحد أفراد العينة التي تمت دراستها بأن الحراك غير من المشهد الإعلامي في الجزائر، ولكن ليس بالصورة التي نقر فيها بوجود حرية إعلامية، والجزائر ليست وحدها في هذا، بل جميع الدول تعاني من آفة التعتيم على الأحداث وتضليلها، وأضاف بأن إعطاء الترخيص للقنوات الجزائرية إنما للرد على بعض المعارضين، ممن اتخذوا منابر في القنوات خارج الوطن على غرار **"المغاربية"**، لذلك لم يحن الوقت لأن نؤكد على أن الإعلام الجزائري قد تحرر.

رابعا:عرض وتحليل البيانات ومناقشة النتائج

1.في ضوء الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة:تم تقديم وعرض النتائج المتعلقة بالخصائص الديموغرافية للعينة في الجدول رقم1، حيث جاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم 01: يوضح الخصائص الديمغرافية للعينة

الحالة العائلية	الجنس	السن	الأقدمية في المهنة	المستوى التعليمي
متزوج (07) 77.77%	50% من أفراد العينة من جنس الذكور مقابل 50% من جنس الإناث	11.11% من أفراد العينة تقل أعمارهن عن 30 سنة، 22.22% تنحصر أعمارهن بين 30-40 سنة، و44.44% تنحصر بين 40-50 سنة، وأخيرا 22.22% يفوق 50 سنة	11.11% لديهم أقدمية بين 05-10 سنة، و22.22% لديهم أقدمية بين 10-15 سنة، و33.33% لديهم أقدمية بين 15-20 سنة، 33.33% لديهم أقدمية أكثر من 20 سنة	88.88% من أفراد العينة لديهم المستوى الجامعي، مقابل 11.11% لديهم المستوى الثانوي ولديه شهادة في الصحافة من أحد المراكز الخاصة
أعزب (01) 11.11%				
مطلق (01) 11.11%				
المجموع (09)				

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على المعطيات

2.في ضوء فرضيات الدراسة

1.2 الفرضية الأولى: التي مفادها **"ساهمت الوحدة الوطنية في مساندة الإعلام للحراك الشعبي"**

من خلال النتائج تم التوصل إلى أن أغلب المبحوثين يؤكدون على أن المشاهد الرائعة التي رسمها المتظاهرون خلال المسيرات أيقظت فيهم روح الإحساس بالانتماء للوطن وحركت فيهم مشاعر الغيرة على مصالح البلاد، وكان ذلك بنسبة 55.55% ممن أقروا بأن الصورة التي شاهدوها أثرت فيهم كثيرا، مما دفع بهم إلى الخروج إلى الشارع جنبا إلى جنب مع الشعب، ومنهم من أطلق نداءات عبر مواقع التواصل الاجتماعي من أجل خروج كل الطبقات والشرائح ضد العهدة الخامسة وضد النظام ككل، من جهته أحد الصحافيين أكد على أنه لم يكن يعتقد أن يكون التضامن والتآزر بين المواطنين بهذه القوة والعزيمة، في حين أقرت إحدى الإعلاميات بأن الشعارات التي كانت تدعوا للوحدة الوطنية قد أثرت فيها كثيرا، فبعدما كان التعامل بالجهوية والحزبية وغيرها من الشعارات التي تدعوا إلى التفرقة هي السائدة، أصبح التغني بالشعارات التي تدعوا إلى الوحدة مثل **"قوتنا في وحدتنا" "كلنا خاوة"** وغيرها.

كذلك صرح أحد الإعلاميين أنه انبهر بالتنظيم الجيد لمسيرات مليونية خاصيتها الأساسية هي السلمية، حيث بقيت كذلك رغم بعض الاستفزازات، ويضيف قائلا لذلك يجب أن نفرح ونفتخر بانتمائنا للوطن ولفخامة هذا الشعب، وقد أدرك بعض الإعلاميين أنه من غير المعقول أن تصمد أي سلطة أمام وحدة الشعب.

صحيح أن الإعلام الجزائري قد عاش وضعا صعبا في أول أيام الانتفاضة الشعبية ضد ترشح بوتفليقة لعهدة خامسة تحت شعار الاستمرارية في الإصلاحات، إلا أنها بالنسبة للشعب هي

استمرارية لنهب المال العام من طرف مافيا تغطت تحت جناحي الرئيس، فليس من المفاجئة أن يتعامل الإعلام الجزائري ببرودة تامة مع غليان الشارع الجزائري، وليس من الغريب أن تتجاهل وسائل الإعلام الجزائرية تغطية الحدث العظيم في ظل سلطة مارست كل أنواع القمع وتحاول باستمرار التعتيم على الأحداث الحاصلة، ولكن الأمر المفاجئ هو خروج بعض الإعلاميين الجزائريين على غير العادة من أجل تغطية المظاهرات ونقل الأحداث كما هي للرأي العام العربي والغربي، وهذا في مغامرة محفوفة بالمخاطر، وهذا ما حصل بالفعل لقناتي **"الشروق"** و**"البلاد"**، حيث تمت معاقبتها ومنعهما من الإشهار وتقليص طباعة جريدة الشروق...إلخ، من العقوبات التي فرضتها السلطة في مواجهة مختلف وسائل الإعلام التي واكبت الحراك.

ومن ناحية أخرى أدلى أغلب أفراد العينة على أن استياء الشارع من الإعلام في الجزائر قد حز في أنفسهم وأيقظ ضمائرهم، مما دفع بهم في أول الأمر إلى التغريد عبر مواقع التواصل الاجتماعي ومناصرة الانتفاضة الشعبية وكذا المشاركة في المسيرات، حيث أكد العديد منهم على أنهم فكروا في الاستقالة من المهنة في حالة تعنت السلطة ومحاولاتها التضييق عليهم.

نعتقد بأن الجميع يتذكر يوم الخميس 28 فيفري 2019 عندما خرج المئات من الإعلاميين والصحافيين في وقفة احتجاجية سلمية دامت ثلاث ساعات، وهذا بساحة حرية الصحافة على ما أسموه بالقمع الذي تفرضه السلطة على الإعلاميين والصحافيين، حيث طالبوا بضرورة احترام قواعد الحياد والكف عن التضييق عن حرية التعبير، وهتفوا بشعار **"الجزائر حرة ديمقراطية"** إلا أن الشرطة استعملت القوة لفك الاعتصام وقامت باعتقال العشرات منهم بطريقة تتناقض مع تصريحات المسؤولين الذين أقروا بأن التظاهر السلمي حق دستوري.

2.2 الفرضية الثانية: التي مفادها **"دفع استمرار الحراك والإصرار على التغيير بالإعلاميين إلى تغطية الأحداث"**

كذلك توصلت النتائج التي أدلى بها المبحوثين على أن الضغط الذي فرضه الشارع ساهم كثيرا في كسر هاجس الخوف لديهم ولدى أغلب الإعلاميين، حيث أدت استمرارية الحراك وتوسع دائرة الاحتجاجات بشكل تم التأكد من خلاله على أن الشعب مصر في مواصلة الانتفاضة ضد العهدة الخامسة والمطالبة بضرورة التغيير الجذري، وكانت نسبة 88.88% ممن أكدوا على أن الإعلام الجزائري بادر إلى تغطية الأحداث وتتبعها عن قرب نتيجة تواصل المسيرات وعدم قدرة السلطة على خرق الصفوف وكسر عزيمة المتظاهرين، والواضح أن هذا النظام بدأ يتساقط أمام قوة الشعب، فقد تحاشت القنوات الحكومية نقل المسيرات التي عمت مدن البلاد بأسرها في النشرات الرئيسية، وكذلك بعض القنوات الخاصة المحسوبة على رموز النظام الفاسد مثل قناة **"النهار"**، وقد واجه الإعلام الجزائري انتقادات حادة من قبل الشارع خاصة السياسيين منهم بسبب تجاهل غالبية الصحف والقنوات الانتفاضة التي انطلقت يوم 22 فيفري، كذلك تعمد وسائل أخرى محاولة اختزال مطالب الشارع برفض ترشح الرئيس، إلا أن استمرار خروج كل الشرائح إلى الشارع قوى الحراك وأربك الإعلام كمؤسسة وليس كأشخاص، مما شجع بعض القنوات التراجع عن فكرة تجاهل الحراك وبادرت بتغطية الأحداث.

كما أرجع بعض المبحوثين مبادرة الإعلام إلى تغطية الأحداث والنزول إلى الشارع من أجل تصوير ونقل مختلف التطورات الحاصلة على الساحة، إلى كون الانتفاضة انتقلت إلى بعض المؤسسات الحساسة كمؤسسة سوناطراك، القضاء والمحامين، التعليم العالي...إلخ، إذ من غير الممكن أن تبقى المؤسسة الإعلامية مكتوفة الأيدي تؤدي دور المتفرج أو تسير ضد التيار، ومع تواصل الحراك غيرت بعض وسائل الإعلام الموالية للنظام تعاملها مع المسيرات لتمسك العصا من الوسط، ومن ثم مساندتها بشكل قطعي للمتظاهرين.

كذلك عبر بعض أفراد العينة أن الوقفات المتواصلة الجريئة والشجاعة الكبيرة التي أظهرتها مختلف الشرائح كان له تأثير على انضمام الإعلام للحراك وانحيازه له، إذ أنه في عز المسيرات المتتالية بدأت حركات احتجاجية واعتصام الإعلاميين داخل التلفزيون والإذاعة وكذا وكالة الأنباء الجزائرية، حيث أيقن الإعلام أن انتفاضة الشعب إنما هي محاولة استرجاع الفضاء العام وانتزاعه من أيدي السلطة الفاسدة، وقد تغلب الإعلام الافتراضي عبر شبكات التواصل الاجتماعي في مقدمتها الفيسبوك على جميع القنوات الموالية للنظام حكومية كانت أو خاصة، لذلك اعتمد المتظاهرون على نقل الأحداث عن طريق هذه الشبكات مستغنين عن الإعلام الرسمي، فانتقل المواطن من مجرد متلق للخبر إلى مواطن صحفي يصنع الحدث، يعلق ويناقش ثم يرسل الأخبار من مصدرها، وهذا ما حصل عندما بدأت الدعوات بالإضراب الذي شمل جميع المرافق لمدة ثلاثة أيام عبر مختلف الولايات.

وقد أكد لنا بعض الإعلاميين أن استغلال المحتجين لشبكات التواصل الاجتماعي كأرضية خصبة لخلق إعلام بديل عن الإعلام الرسمي أو الإعلام التقليدي قد وجد رواجا واستحسانا عند كل الفئات، بل حتى الإعلاميين أنفسهم مما دفع بهم إلى البحث عن منصة داخل الحراك وإسماع أصواتهم.

3.2 الفرضية الثالثة:التي مفادها "ساهم موقف الجيش من الحراك في اكتساب الإعلام الجرأة وحرية التعبير"

أما بالنسبة عن المواقف التي اتخذها الجيش إزاء المسيرات فقد عبر أغلب المبحوثين أن إعلان قائد الأركان وقوف المؤسسة العسكرية إلى جانب الحراك قد غير المعادلة ورجح الكفة، مما دفع بمعارضي الحراك إلى تغيير الوجهة والمطالبة بالالتفاف وراء مطالب الشعب، ولم يقتصر هذا التحول على الإعلام فحسب بل تعدى إلى أحزاب الموالاة والشخصيات المحسوبة على الرئيس بوتفليقة، ومن جهة أخرى أكد المبحوثون أن موقف الجيش في حماية الحراك السلمي والدفاع عن مطالبه الشرعية أعطى أريحية كبيرة لدى الإعلاميين، وجرأة ليست فقط في نقل الأحداث بل الحرية في التعبير والحوار، وقد كانت نسبة 88.88% ممن أقر بذلك.

ويضيف أحد المبحوثين أن خطاب قائد الأركان ووصفه للقوى الغير دستورية بالعصابة قد أعطى نفسا جديدا لكافة الشعب الجزائري بما فيهم الإعلاميين، فكانت نقطة تحول بالنسبة للإعلام الذي ظل خائفا طيلة عقود من الزمن، كما أقر بأن الإعلام ظل بعيدا عن ساحة الحراك يلعب دور المتفرج في البداية، ثم ما لبث أن كسر القيود التي فرضتها السلطة عليه مباشرة بعد اصطفاف الجيش إلى جانب الحراك ومغازلته للشعب،وهنا يجب أن نتذكر سلسلة الخطابات التي ألقاها قائد الأركان من مناطق عدة، تزامنا مع الزيارات التي كان يقوم بها إلى النواحي العسكرية مند انطلاق

الاحتجاجات، حيث تباينت لهجتها بين الوقوف على الحياد وعدم التدخل في السياسة، إلى انتهاج لغة التهديد والوعيد، ثم الاصطفاف إلى جانب الحراك ومساندة المطالب الشرعية للشعب بما يكفله الدستور، وهنا نشير إلى أن المؤسسة العسكرية خشيت هي الأخرى التصدع والانقسام لذلك وقفت في أول الأمر خارج خط الأزمة ولم تغامر بمساندة جهة دون الأخرى، تعبيرا على أنها تعمل وفقا لمهامها بعيدا عن الساحة السياسية، بل تسهر على تحقيق الأمن والاستقرار داخل البلاد، ولكن زادت نبرة قائد الأركان بعد ذلك من خلال خطاباته، حيث أكد على أن أمن البلاد خط أحمر لا يمكن تجاوزه، ثم عاد لمغازلة الحراك مرة أخرى لما أيقن أن الانتفاضة متواصلة ضد النظام، حيث تحدث عن تناغم وتقاطع مصالح الشعب مع مصالح الجيش، وأن رؤى الجيش هي نفسها رؤى الشعب، وبعد المؤامرة الدنيئة التي قام بها شقيق الرئيس مع بعض الشخصيات لضرب المؤسسة العسكرية وضرب الحراك انحازت المؤسسة العسكرية إلى زاوية الحراك دون التدخل المباشر، وعرف هذا الموقف من خلال خطابات **"القايد صالح"** التي ألقاها كطلب تفعيل المادة 102 من الدستور، وكذلك من خلال المقالات التي أصبحت تنشرها مجلة الجيش.

لذلك يمكن اعتبار أن وقوف الجيش وانحيازه إلى الحراك قد ساهم في خروج بعض وسائل الإعلام عن صمتها وتجاهلها للحراك، وأعطى للصحافيين والإعلاميين الجرأة على انتقاد السلطة والتحدث بكل أريحية عن الأوضاع وقضايا الفساد التي كانت في عهد بوتفليقة.

وعلى هذا الأساس يتأكد صحة وصدق الفرضيات الثلاث.

النتيجة العامة:

بناء على عرض وتفسير البيانات ومناقشة النتائج التي تم التوصل إليها في ضوء خصائص العينة وفي ضوء الفرضيات الثلاث، تم التحقق من صحة الفرضيات الفرعية لذلك يمكن إثبات الفرضية الرئيسية التي مفادها "ساهم الحراك الشعبي في تحرر وسائل الإعلام في الجزائر"، وبذلك تمت الإجابة على التساؤل المركزي الذي مفاده "هل ساهم الحراك الشعبي في تحرر وسائل الإعلام في الجزائر؟" ويمكن القول بأن الانتفاضة الشعبية في الجزائر التي أبهرت العالم بمواقف أقل ما يقال عنها أنها جريئة، كانت فرصة كبيرة سمحت للإعلام بكسر بعض القيود والتحرر منها ولكن بشكل نسبي.

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة تم تسليط الضوء على موضوع ارتبط ارتباطا وثيقا بالحراك الشعبي في الجزائر، وهو موضوع تحرر الإعلام في ظل الحراك، هذا التحرر الذي تقابله مسؤولية في التعامل مع المواضيع الإخبارية من خلال تقديم معلومات صحيحة ودقيقة بكل نزاهة وحياد، إلا أن الإعلام الذي ضل يدافع على النظام السابق ويسايره جنبا إلى جنب منذ سنوات من خلال سياسات التضليل والتعتيم على الأحداث، بما فيها الأحداث المتعلقة بالحراك الشعبي حيث مارس هذا الإعلام التعتيم على إرادة الجزائريين في التغيير في أول الأمر، ولكن سرعان ما سارع لركوب موجة الحراك والاصطفاف إلى جانب الشعب، مما يؤكد على اللامهنية عند الأغلبية بدليل رجوع هذا الإعلام إلى التعتيم على الأحداث في الوقت الحالي، مثلما حصل مع السياسي **"طابو"** الذي أدخل السجن بتهمة غريبة وهي إضعاف معنويات الجيش، فعن أي حرية نتحدث بعدما دخل الجيش

المعركة السياسية ورفض النقد وفرض السيطرة؟، باعتبار أن اختلاف الأفكار وانتقاد الآراء هي ما يتغذى به رجال السياسة عموما، لذلك نعتقد بأن الحراك الشعبي في الجزائر قد حرر الإعلام بشكل نسبي وليس بصورة مطلقة.

قائمة المراجع:

1.أسامة محمد أبو منجل(2013)، الحراك العربي المعاصر: دراسة سياسية سوسيولوجية، المنهل للنشر والتوزيع، الأردن.

2.إسماعيل قيرة وآخرون(2002)، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

3.حارث دوهان وعطا الله الرمحين(2017)، أسس تأثير الدعاية، اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن.

4.حسن عبد اللطيف فرهاد(2016)، الإعلام الحكومي والرسمي، ط1، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن.

5.ذياب البداينة وخولة الحسن(2013)، الخصائص الشخصية والاجتماعية والاقتصادية للمشاركين في الحراك الشعبي في الأردن وأثرها على مدركات انتشار الفساد في المؤسسات الحكومية، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 5 رقم 12، مركز ابن خلدون للدراسات والأبحاث.

6.طه عبد العاطى نجم(2009)، الاتصال الجماهيري في المجتمع العربي الحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

7.عبادة نور الهدى وطبيب شريفة(2019)، الحراك الشعبي العربي والوسائط الاتصالية والإعلامية الجديدة: حدود العلاقة، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد السادس.

8.علي عبد الفتاح كنعان(2014)، الإعلام والمجتمع، اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن.

9.فتحي حسين عامر(2018)، الصحافة الإلكترونية "الخط صفر والمستقبل"، العربي للنشر والتوزيع، مصر.

10.فضيل ليو(2003)، مدخل إلى الاتصال الجماهيري، مخبر علم اجتماع الاتصال، جامعة قسنطينة، الجزائر.

11.محمد السبيطلي(2019)، حراك الجزائر: أزمة النظام بين الإصلاح أو القطيعة، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، العربية السعودية.

12.محمد در(2071)، أهم مناهج وعينات وأدوات البحث العلمي، مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية - مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر.

13.مريم براهيمي(2015)، تأثير أحداث الحراك الشعبي على السياسة الأمريكية والصينية اتجاه دول شمال افريقيا، مجلة المفكر، العدد 12،جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

14.نادية حدار(2019)، الحراك يحرر الأقلام الصحفية ويدمجها في الميدان... اليوم العالمي لحرية التعبير ... مناسبة للتقييم واستدراك النقائص لإنقاذ المهنة، جريدة الموعد اليومي، العدد 2466.

15.وسام فاضل راضي(2013)، الإعلام الإذاعي والتلفزيون: المفاهيم، الوسائل والمقاصد، ط1، صفحات للدراسات والنشر، دمشق، سوريا.
16.ويليام روث(2011)، الإعلام الجماهيري العربي، الصحف، الإذاعة والتلفزيون في الشاشة العربية، عرض وتقديم جمال محمد عبد الحي، مجلة اممارباك، المجلد الثاني، العدد الرابع.
17.اليونسكو(2017)، الاتجاهات العالمية في حرية التعبير وتنمية وسائل الإعلام: تركيز خاص على وسائل الرقمية في عام 2015، اليونسكو للنشر والتوزيع.
18.B. Gautier, (2003), Recherche sociale de la problématique à la collecte desdonnées, presse de l'université du Québec, Canada.
19.Unesco, (2015),Tendances mondiales en matière de liberté d'expression et de développement, éditions UNISCO.
20.فيديو، إزالة صورة بوتفليقة وتمزيقها خلال مظاهرات في خنشلة، منشور بتاريخ 19 فبراير 2019، تمت مشاهدة الفيديو يوم 16 مارس 2019.
http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20190502/168647.html, 02/05/2019.
21.https://alqabas.com/654618/, 08/04/2019.